

مَرْسُومٌ رَقْمٌ ٣٩٧

إحالـة مشروع قانون معـجل إلى مجلسـ النـواب يرميـ إلى منـحـ الحكومةـ حقـ تعـديـلـ قـيمـةـ غـرامـاتـ السـيرـ

إـنـهـ رـئـيسـ الـجـمـهـورـيـةـ

بـنـاءـ عـلـىـ الدـسـتـورـ

بناءـ علىـ القـانـونـ رقمـ ٢٤٣ـ تـارـيخـ ٢٠١٢/١٠/٢٢ـ وـتـعـديـلـاتـهـ (قـانـونـ السـيرـ الـجـدـيدـ)،
بناءـ علىـ اـقتـراحـ وزـيرـ الدـاخـلـيـةـ وـالـبـلـدـيـاتـ،
وـيـعـدـ موـافـقـةـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ بـتـارـيخـ ٢٠٢٥/٤/١٧ـ

يرسمـ مـاـ يـاتـيـ:

المـادـةـ الـأـولـىـ: أحـيلـ مـشـروـعـ القـانـونـ المعـجلـ الـراـميـ إـلـىـ منـحـ الـحـكـومـةـ، لـمـدةـ خـمـسـ سـنـوـاتـ، حقـ تعـديـلـ قـيمـةـ
غـرامـاتـ السـيرـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ القـانـونـ رقمـ ٢٤٣ـ تـارـيخـ ٢٠١٢/١٠/٢٢ـ (قـانـونـ السـيرـ
الـجـدـيدـ)، بـمـرـاسـيمـ تـتـخـذـ فـيـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ بـنـاءـ عـلـىـ اـقتـراحـ وزـيرـ الـمـالـيـةـ وـالـدـاخـلـيـةـ وـالـبـلـدـيـاتـ.

المـادـةـ الثـالـثـىـ: إنـ رـئـيسـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ مـكـفـ تـتـفـيدـ أـحـكامـ هـذـاـ المـرـسـومـ.

بعـدـاـ فـيـ ٩ـ آـيـارـ ٢٠٢٥ـ

الـامـضـاءـ: جـوزـافـ عـونـ

صـدرـ عـنـ رـئـيسـ الـجـمـهـورـيـةـ
رـئـيسـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ
الـامـضـاءـ: نـوـافـ سـلامـ

وزـيرـ الدـاخـلـيـةـ وـالـبـلـدـيـاتـ
الـامـضـاءـ: اـحمدـ الحـجارـ

وزـيرـ الـمـالـيـةـ
الـامـضـاءـ: يـاسـينـ جـابرـ

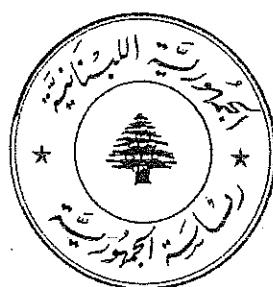


مشروع قانون مُعجل

منح الحكومة حق تعديل قيمة غرامات السير

المادة الأولى: خلافاً لأي نص آخر، تمنح الحكومة لمدة خمس سنوات، حق تعديل قيمة الغرامات المتصوّص عليها في القانون رقم ٢٤٣ تاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٢ (قانون السير الجديد)، بمراسيم تُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على إقتراح وزيري المالية والداخلية والبلديات.

المادة الثانية: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويُعمل به فور نشره.



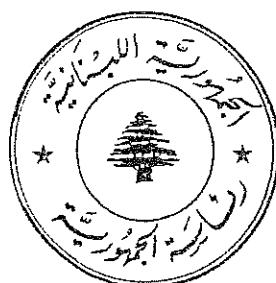
الأسباب الموحدة وميررات العجلة

بهدف تحسين السلامة المرورية صدر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٢ القانون رقم ٢٤٣ (قانون السير الجديد) الذي نظم السير وحركة المرور واستعمال الطرق العامة وتدريب السائقين وأمتحانات السوق وشروط المتنانة في المركبات والسلامة العامة، وقد تضمنت أحكامه تصنيفاً للمخالفات إلى عدة فئات وتحديداً للغرامات التي تناسب مع خطورة كل مخالفة ومدى تأثيرها على حياة الناس،

وإما أن تشديد هذه الغرامات باتت حاجة ماسة لضمان الإلتزام بالقوانين والإمتثال للتعليمات المرورية لا سيما لتخفييف العدد المترizado من القتلى والجرحى التي تتصدّهم حوادث الطرق في لبنان سنوياً، والتي يصاهي عددها، بحسب تقارير صادرة عن قوى الأمن الداخلي، أضعاف عدد ضحايا الجرائم والحوادث الأمنية،

وإما أن تعديل الغرامات المفترضة على كل مخالفة حدّها القانون رقم ٢٠٢٢/٢٤٣ وبالسرعة المطلوبة يكتسي أهمية قصوى نظراً لضرورة الحد من استنزاف حياة المواطنين على الطرق، وهو أمر متعدد بسبب الوقت الطويل الذي تتطلبه العملية التشريعية، ما يتسعّي تقويضاً تشريعياً خاصاً للحكومة بهذا الشأن،

وعليه، أعدّت الحكومة مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى منح الحكومة لمدة خمس سنوات حق تعديل قيمة الغرامات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٣ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ (قانون السير الجديد)، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على إقتراح وزيري المالية والداخلية والبلديات، وهي اذ تحيله إلى المجلس النيابي الكريم ترجو اقراره.



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير اللجان النيابية المشتركة
حول

مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٢٩٧ الرامي إلى منح الحكومة
حق تعديل قيمة غرامات السير.

عقدت لجان: "المال والموازنة - الإدارة والعدل - الدفاع الوطني والداخلية والبلديات - الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه - الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط - البيئة" جلسة مشتركة عند الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه ٢٥/٩/١٢، برئاسة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب وحضور عدد من النواب السادة أعضاء اللجان.

تمثلت الحكومة بـ:

- معالي وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار.
- معالي وزير المالية الأستاذ ياسين حابر.

وذلك لدرس ومناقشة مشروع القانون المذكور أعلاه،
فاستمعت اللجان النيابية المشتركة إلى شرح من معالي وزير الداخلية والبلديات حول الأسباب الموجبة لمشروع القانون. كما استمعت إلى ملاحظات السادة النواب، فأبدوا اعتراضهم على الأسباب الموجبة المرفقة بمشروع القانون، وكذلك على مبدأ من التقويض التشريعي للحكومة لتعديل قيمة غرامات السير. وفي المقابل أبدى السادة النواب موافقتهم المبدئية على فكرة تعديل قيمة غرامات السير خصوصاً مع إنهيار قيمة العملة الوطنية، كما أبدوا ملاحظاتهم حول كيفية توزيع قيمة هذه الغرامات، وبالتالي ضرورة تعديل آلية التوزيع المعتمدة لزيادة استقادة الخزينة العامة منها،

وبنتيجة المناقشة، قررت اللجان النيابية المشتركة عدم السير بمشروع القانون، وطلبت من ممثلي الحكومة الحاضرين إما تقديم مشروع قانون جديد أو تحضير التعديلات كافة وفقاً للنقاش والمداخلات التي أبدتها السادة النواب خلال جلسة اللجان المشتركة، ليصار إلى عرضها في جلسة الهيئة العامة للتقرير بها، وللجان إذ ترفع تقريرها إلى المجلس النيابي الكريم، ترجو الأخذ به.

٢٠٢٥/٩/١٢
بيروت في

المقرر الخاص

النائب



ساعي عطية